الحالة المالية

انتهى العام بخسارة على القطر المصري لم تقع في عام من الاعوام السالفة منذ الاحتلال البريطاني الى الآن لان قيمة الواردات زادت فيه على قيمة الصادرات نحو اربعة ملايين من الجنيهات فاضطر القطر ان يدفع هذه الاربعة الملايين من النقود التي كانت عنده او يستدينها او تبقى ديناً عليه . وقد ذكرنا في الجدول التالي قيمة الصادرات والواردات في كل سنة من السنين العشرين الاخيرة

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات
١٩٠٨	٢١ ٣١٥ ٦٧٣	٢٥ ١٠٠ ٣٩٧
١٩٠٧	٢٨ ١٠٣ ١٨٥	٢٦ ٤٢٠ ٧٨٣
١٩٠٦	٢٤ ٨٧٧ ٢٨٠	٢٤ ٠١٠ ٧٩٥
١٩٠٥	٢٠ ٣٦٠ ٢٨٥	٢١ ٥٦٤ ٠٧٦
١٩٠٤	٣٠ ٨١١ ٠٤٠	٣٠ ٥٥٩ ٥٨٨
١٩٠٣	١٩ ٥٣٩ ٥٢٤	١٦ ٧٥٣ ١٩٠
١٩٠٢	١٨ ٠٤٦ ٩٣٩	١٤ ١٨٤ ٦٨٤
١٩٠١	١٦ ١٥٣ ٩٦٤	١٥ ٢٤٤ ٩٣٨
١٩٠٠	١٧ ١٢٤ ١١٤	١٤ ١١٢ ٣٧٠
١٨٩٩	١٥ ٦٥٨ ٩٥٦	١١ ٤٤١ ٨٠٣
١٨٩٨	١٢ ٠٧٠ ٠١٢	١١ ٠٣٣ ٢١٩
١٨٩٧	١٢ ٥٥٢ ٦٣٩	١٠ ٦٠٣ ٦٧٢
١٨٩٦	١٣ ٤٤٣ ٢٧٩	٩ ٨٣٨ ٦٠٤
١٨٩٥	١٢ ٨٤٦ ٥٩٧	٨ ٣٨٩ ٩٣٣
١٨٩٤	١٢ ٠٧٨ ٣٨٤	٩ ٢٦٦ ١٠٦
١٨٩٣	١٢ ٩٥٤ ٣٥٢	٨ ٧١٨ ٧٣٥
١٨٩٢	١٣ ٥٠٥ ٧٩٦	٩ ٠٩١ ٤٨١
١٨٩١	١٤ ٠٢٠ ٣٧٠	٩ ٢٠١ ٣٩٠
١٨٩٠	١٢ ٠٠٤ ٢٥١	٨ ٠٨٠ ٢٩٧
١٨٨٩	١٢ ٠٦٦ ٤٩٩	٧ ٠٢٠ ٩٦١

ويظهر من ذلك ان قيمة الصادرات كانت تزيد دائماً على قيمة الواردات ولاسيما في اوائل سني الاحتلال ولم تختل هذه القاعدة الا سنة ١٩٠٥ فزادت قيمة الواردات قليلاً عن قيمة الصادرات ثم كان ما كان في السنة الماضية اذ نقصت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات نحو اربعة ملايين من الجنيهات اي ان القطر المصري اضطر ان يوفي من قيمة صادراته ثمن كل الواردات اليه ويوفي ايضاً فائدة دين الحكومة ودين الاهالي للبنوك فان كان قد اوفى كل ما يطلب منهُ فقيمة الصادرات لا تفي بذلك ولا بدَّ من ان يكون قد استعان بنقود كانت مدَّخرة عندهُ او بنقود استدانها من البنوك . وسيظهر مما يلي انهُ فعل الامرين اي اوفى بقية ثمن الواردات وفوائد الديون من نقود كانت عندهُ ومن اموال استدانها من البنوك

وظاهر الامر ان الحالة سيئة جداً لان قيمة الصادرات نقصت عن قيمة الواردات مبلغاً طائلاً تزوح تحتهُ بلاد غنية وهو نحو اربعة ملايين جنيه كما تقدم وفائدة دين الحكومة نحو ثلاثة ملايين ونصف وفائدة ديون الاهالي واقساطها للبنوك نحو ثلاثة ملايين ونصف والجملة ١١ مليوناً من الجنيهات بقيت مكسورة على القطر في العام الماضي

ولكن الحالة المالية ليست في هذه الدرجة من السوء للاسباب الآتية

اولاً . ان قيمة الصادرات تُقدَّر في الجمارك المصرية باقل من قيمتها الحقيقية بعشرة في المئة . والقطن منها خاصة جُعل متوسط ثمن القنطار منهُ في العام كلهِ ٢٦٨ غرشاً اي ثمن القنطار الخارج المرزوم الواصل الى السفن في الاسكندرية لان اجرة حلجهِ وحزمهِ ونقلهُ الى السفن يأخذها اهالي القطر . ولا نبالغ اذا قلنا ان هذا التقدير ينقص عن الثمن الحقيقي عشرين في المئة وكذا ثمن البزرة فاذا اضفنا الى تقدير الجمارك عشرين في المئة لا نكون بعيدين عن الصواب وهذا يجعل الزيادة في ثمن الصادرات اربعة ملايين من الجنيهات على الاقل

ثانياً . ان سكان القطر المصري يكتسبون من السيَّاح والسفن ومما عندهم من الاسهم والسندات سواء كانت من الدين المصري او من القروض والشركات الاجنبية نحو مليوني جنيه في السنة

ثالثاً . ان قيمة الواردات في العام الماضي من الآلات الحديدية ونحوها بلغت نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات واكثرها لسكة الحديد فالحكومة دفعت ثمنها من اموالها الاحتياطية . وجانب كبير من خشب البناء استعملتهُ الحكومة في مبانيها وما بقي من الآلات والادوات والخشب والحجارة ونحوها استعمل في تشييد المباني فهو رأس مال باقٍ في البلاد .

ولا نخطئ اذا قلنا ان الحكومة ابدلت ثلاثة ملايين من اموالها الاحتياطية ودخلها السنوي بآلات وحجارة واخشاب زادت بها ثروة القطر فهي رأس مال فيه، وعليه يجب ان يضاف الى حساب القطر اولاً اربعة ملايين جنيه من ثمن الصادرات . ثانياً مليونا جنيه مما ينفقهُ السياح والسفن ومما يناله السكان لما عندهم من الاسهم والسندات . وان يطرح من ثمن الواردات ثلاثة ملايين جنيه مما استبدلتهُ الحكومة واضافتهُ الى الثروة العمومية فيصير مجموع الداخل ٢٧ مليوناً من الجنيهات وصافي الخارج ٢٦ مليوناً من الجنيهات فلم ينكسر على القطر والحالة هذه سوى مليونين من الجنيهات استدانهما الاهالي من البنوك

لحالة القطر المالية ليست مبهمة جداً كما يظهر بادئ بدء وقد كنا نظن انها اسوأ مما ظهر لنا بعد حساب الداخل والخارج على ما تقدَّم ومع ذلك لا يزال السبيل واسعاً لزيادة " الايرادات " وتقليل " المصروفات " والزيادة تقوم بزيادة الاعتناء بالزراعة حتى يزيد محصولها . فلو بُذلت العناية في العام الماضي لاتلاف دودة القطن ومنع تولُّد الندوة لما نقص محصول القطن كما نقص ولما كان نوعهُ واطئاً كما جاء والفرق من هذا الباب وحدهُ يبلغ اربعة ملايين او خمسة من الجنيهات . واذا زاد الاعتناء بحرث ارض الحبوب وتسميدها فلا يبعد ان يزيد محصول الفدان اردبًّا على الاقل وهذا يجعل فرقاً في محصول القمح والذرة لا يقل نقدهُ عن اربعة ملايين من الجنيهات

واذا اعتنت الحكومة واصحاب الفنادق بترغيب السياح في المجيء الى القطر المصري وقضاء فصل الشتاء فيه فلا حدَّ للربح الذي يناله من ذلك فقد احصى بعضهم ان اهالي سويسرا يربحون من السياح كل سنة اكثر من ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات . ولا عبرة بما يقولهُ بعض قصيري النظر من ان ربح الفنادق يذهب الى الاجانب لان اموال الفنادق تنفق كلها في البلاد واذا اشترت ببعضها مواد آتية من اوربا فتكون قد دفعت ثمنها عن القطر كأنها اخرجتها من قيمة الواردات التي يجب ان تحاسب اوربا عليها

هذه ثلاثة مصادر كبيرة لزيادة الايراد الاول دفع الآفات عن القطن . والثاني الاعتناء بزراعاته وزراعة الحبوب على انواعها حتى يكثر محصولها ويجود . والثالث ترغيب السياح حتى يزيد ورودهم الى القطر المصري وتزيد رغبتهم في الاقامة فيه

اما تقليل النفقات فلا يكون في مواد الطعام كالحنطة والدقيق والرز والسكر والقهوة على انواعها لان هذه المواد من الحاجيات فاذا كان المستخرج من البلاد لا يكفي لحاجة سكانها فلا بدَّ من جلبه من الخارج ولا يكون في مواد الكساء الضرورية لطبقات السكان

ولكنهُ يكون في جلب العسل الخالي من الغش من هذه المواد كما سيجيء في مقالة اخرى وفي الكماليات وما لا فائدة منهُ كالخمور على انواعها والتبغ والشمالك . وهاك ثمن ما ورد من هذه الاصناف في العام الماضي بالجنيهات المصرية

الخمر	١٦٦٠٠٣
البيرة	١٠٠٧٤٠
الالكحول	٠٣٩٨٤٧
سائر الاشربة الروحية	١٤٠١٣٤
التبغ	٨٠٨٦٥٧
الشمالك	٠٣٢١٤١
السيكار والتبغ المفروم	٠١٩٧٤٤
	١٣٠٧٢٦٥

فهذه مليون وثلث من الجنيهات يمكن الاستغناء عن جانب كبير منها

اما الحبوب على انواعها فسألتها هامة جدًّا ويظهر لنا انهُ يمكن ان يزيد مقدارها كثيرًا اذا سمدت ارضها بسماد كيماوي يزيد المحصول فقد ثبت لكثيرين ان ما ثمنهُ جنيه من السماد الكيماوي يزيد محصول الذرة نحو ثلاثة ارادب او اربعة ويزيد محصول القمح اردبين او ثلاثة

وقد بلغ ثمن مواد اللباس اربعة ملايين من الجنيهات وبينها اشياء كثيرة يمكن الاستغناء عنها قد لا يقل ثمنها عن مليون جنيه اضف الى ذلك الاثاث الفاخر والطيوب وسائر ادوات الزينة مما يبلغ ثمنهُ نحو مليون جنيه ويمكن الاستغناء عن اصنافٍ بسهولة والمرجح انهُ يسهل اقتصاد مليون جنيه من ثمن هذه المواد كلها وسيضطر القطر اضطرارًا الى ذلك اذا بقيت الضيقة المالية على ما هي عليهِ الآن

وزبدة القول ان السنة الماضية سنة غير عادية في نقص قيمة صادراتها عن قيمة وارداتها ولكن خسارتها ليست كبيرة جدًّا كما يظهر لاول وهلة وانهُ اذا توفرت الحكومة والامة على الاعتناء بالزراعة وترغيب السياح في المجيء الى القطر وتقليل النفقات غير الضرورية زادت الثروة العمومية زيادة كبيرة وكل ذلك من الامور الميسورة